

٥- تقدير الحاجات الواقعية (معرفة المشكل):

لا يمكن أن نصل إلى حلول ملائمة لمشاكل الحوزة إلا بعد تحديد دقيق للمشكلات والمسائل التي تعاني منها الحوزة العلمية، ومن ثم السعي نحو إعطاء الحلول المناسبة لتلك المشاكل، فمن لا يؤمن بوجود المشكلة لا يمكن أن يتحرّك للبحث عن الحل، يقول الإمام الخامنّي: "لا بدّ من الإذعان بوجود المشكل، فلا يأتي أحد ويقول، ما هذا الكلام؟، أليس "الشيخ الأنصاري" و"الميرزا النائيني" و"صاحب الكفاية" و"الإمام الخميني" وباقي العظام تخرّجوا من هذه الحوزات، وأنتم تطرحون أموراً جديدة، فإن لم يذعن هؤلاء بالمشكل فلا يأتي الحل، فيجب الاعتراف بأنّ هذا المريض مريض حقاً، وأن هذا الكائن الحي يعاني من الألم، فإن لم يدركوا الألم ولا يعالجوا فلن يشفى من مرضه".

٦- تقديم الأولويات والحاجات الملحة:

إن الحوزة العلمية نتيجة تراكم المشكلات عبر الزمن لا تستطيع أن تواجه تلك المشكلات في فترة زمنية واحدة كما لا تستطيع أن تقدّم حلولاً ومعالجات ناجعة في آن واحد، من هنا، لابد من العمل المرحلي الذي يؤخذ فيه بالحسبان التدرّج في المعالجة. ثم إنّ عملية التدرّج لابد أن تستند إلى قاعدة عمل واضحة تقدّم فيها الأولويات الفورية والحاجات الملحة على غيرها. إنّ الإدارة في الحوزة العلمية تواجه مسائل ومشاكل عديدة، كما أنها سوف تواجه مستجدّات متوقّعة وغير متوقّعة، وينبغي لها أن تحدّد المهمة الأولى لها تحديد الأولويات والحاجات الملحة".

■ **٧- العمل الفريقي (الجماعي):** من المشاكل التي تعاني منها الحوزات العلمية هي سيادة العمل الفردي وعدم التواصل والتكامل بين الأفكار والتوجّهات والاجتهادات المختلفة، وهذا ما يؤدّي إلى عدم الاستفادة من الخبرات الموجودة لدى الآخرين. من هنا، يبدو أنّ الحل يكمن في السعي لإشاعة ثقافة العمل الفريقي (الجماعي) في الحوزات لكي تتم الاستفادة من أكبر عدد ممكن من الطاقات العلمية والمهاراتية لإنجاز مشروع عمل معين، سواء كان إنجاز دراسة أم تدريس أم أي عمل آخر يتطلّب تكافؤ الأفكار والجهود المختلفة، لأنّ العمل الجماعي (الفريقي) يتطلّب تكافؤاً للجهود كما يتطلب آليات ملائمة للعمل، إنه عمل جديد في عصرنا".

تتابع

المصدر: مركز الأبحاث و الدراسات التربوية

الفوضى، ولا يمكن الجمع بين الأمرين، كما أنّ عدم انتظامنا في عدم إتباعنا للنظام، وتأخّرنا في عدم سيادة النظام بيننا".

"وإن عدم النظام في الحوزات العلمية يعتبر نقصاً كبيراً فيها، وإن انعدام النظام كان يشكّل أساساً للعمل الحوزوي، وهذا ليس أنه لم يكن يحكم أي نظام، بل كان هناك نوع من النظام، بمعنى أن المدرّس كان يحضر للتدريس ساعة معيّنة، وكان الطلاب يلتزمون أيضاً بساعة الحضور، أو أنهم كانوا يلتزمون بمراجعة ومطالعة دروسهم بعد صلاة المغرب والعشاء - مثلاً - إذ كان هناك انتظام بمستوى معين، كما أنه كان في الحوزة أناس منتظمون يستفيدون بدقة من أوقاتهم، ولكنني لا أقصد من النظام هذه الأمور، ما أقصده تحديدًا هو وجود برنامج دراسي منظم ومخطط، ونحن كنا نعاني من هذا النقص في الحوزات".

وهكذا يدعو سماحته إلى سيادة النظام التعليمي المدرسي على الحوزات العلمية وعدم الرضا بما يسود من الاستمرار على بركة الماضي، حيث إنّ العلماء السابقين خلقوا لزمانهم وأجادوا في رفد عصورهم بما كانوا يملكون من مواهب متعدّدة في مجالات شتّى ولا يمكن لنا القول بأنّ الخلف لم يترك للسلف شيئاً. ومن هنا يؤكّد سماحته قائلاً: "الشرط الأساس في تغيير سليم وتطوير طبيعي في الحوزة، هو التقيد بالنظام والانضباط من خلال إنشاء مركز مخطّط ونافذ ومطاع في قراراته".

■ **٤- استقلال الحوزة العلمية:** إن استقلال الحوزة العلمية في تنظيمها الخاص، والاحتفاظ بخصوصياتها جزء مهمّ من السابقة التاريخية للحوزات العلمية الشيعية التي طالما أصّر علمائها ومراجعها على أهميتها بالنسبة إلى الحوزات العلمية، يقول "الإمام الخامنّي": "إن الحوزة العلمية مؤسسة علمية وروحية، ولا ينبغي أن تتحوّل إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة، وإن كانت الدولة هي الجمهورية الإسلامية".

شرطاً فيمن يريد أن يتخصّص في الإسلام وعلومه وفكره، ليكون باحثاً في الفكر الاسلامي أو التراث الإسلامي، وإن كان ملحداً وماركسياً أو مستشرقاً مسيحياً أو كاهناً يهودياً أو مسلماً علمانياً، وهذا النمط من المفكرين والباحثين والأكاديميين والعلماء، الذين يحفظون القرآن والحديث والقواعد الشرعية، وينتجون البحوث التخصصية في الفرق والمذاهب والفلسفة الإسلامية وتاريخ الإسلام، ويتقنون استخدام أدوات اللغة العربية وأصول الفقه والمنطق، ويستخدمون مناهج علوم القرآن والدراية والرجال، هذا النمط موجود بكثرة، سواء في البلدان المسلمة أو البلدان غير المسلمة، لكنهم غير مسلمين أو مسلمين علمانيين.

وهناك من يضع العمامة على رأسه، ويطرح نفسه مفكراً إسلامياً أو باحثاً إسلامياً أو خطيباً إسلامياً، وهو بالفعل متمكن من أدوات البحث والمنهج العلمي والخطابة، لكنه علماني في تفكيره وفلسفته في الحياة وفي رؤيته إلى الإسلام والشرعية، فمثل هذا المعمم ليس باحثاً إسلامياً، حتى وإن كان متصوفاً وبعلي ويصوم؛ إنما هو باحث في العلوم الإسلامية أو باحث في الفكر الإسلامي، إذ لا يمكن الجمع بين متعارضين أو متضادين: ملحد ومؤمن، أو علماني وإسلامي، وبالتالي: لا تشفع للمعمم العلماني عمامته لكي يكون مصدراً لمعرفة رأي الإسلام أو الفكر الإسلامي في القضايا الحياتية، كالسياسة والاقتصاد والثقافة

برامج مدروسة ودقيقة، وقد أشار الإمام الخامنّي إلى هذا بقوله: "من جملة الأمور التي تحتاج إليها الحوزة العلمية هو نظام التعليم والتعلّم، بحيث لا تضيع الأوقات، وفي عصرنا لا يمكن أن

المماثلة لا يمكن أن تكون بعيدة عن التطورات العلمية والمنهجية والمهاراتية في العالم. بل ينبغي لها أن تستفيد من تلك الخبرات بشكل لائق، وعليه" فلا بدّ للمتولين لتنظيم شؤون

نظرة في وظائف الحوزة العلميّة ومسؤولياتها

وفق رؤية الإمام الخامنّي

! الأبحاث و المقالات المنشورة لا تعبر عن رأي «الأفاق» بالضرورة ، بل تعبر عن رأي أصحابها



نجيز أن تهدر ساعة واحدة من عمر شاب مؤمن، قد أعّد نفسه لبذل الجهد والعمل في سبيل الدين". وعليه فلا يمكن التهاون بأمر عملية التعليم والتعلّم فينبغي: "أن يملأ هذا الخلل (عدم الانتظام الدقيق) من خلال وضع برامج تتصفّ أولاً، بالدقة والإتقان، وثانياً: بالتطوّر باستمرار". ولا يكفي أن نراجع البرامج التي يتم وضعها باستمرار بل ينبغي أن تتم تلك المراجعة من خلال تقدير دقيق للحاجات الواقعية والفعلية للمجتمع: "ينبغي أن نخطّط للمستقبل، فإذا قدرنا أن الدولة الإسلامية تحتاج إلى عدد معيّن من القضاة في الثلاثين سنة القادمة، فعلى الحوزة أن تنهض لتأمين هذا العدد، والتخطيط لتربية عدد من المجتهدين للقيام بهذه الوظيفة".

٣- ضرورة سيادة النظام:

كانت الحوزة العلمية تدار عبر قرون طويلة من عمرها من خلال نظام بسيط، ومن دون وجود جهاز وإدارة، فضلاً عن مستلزمات العملية التعليمية الأخرى، إلى درجة أنّه شاع في الحوزة مقولة: "نظامنا هو في عدم انتظامنا". وقد تصدّى الإمام الخامنّي لهذه الذهنية قائلاً: "النظام، هو مقابل

الحوزة أن يهيئوا الأرضية اللازمة لجعل الطلاب على صلة وثيقة بمجريات الأمور في العالم، ولا ينبغي أن ينزوي الطلبة بعيداً عن التطوّرات، والوقائع، والمواضيع العلمية، والنظريات والاكتشافات الجديدة في مجال الطبيعة والعلوم على الأخص، حيث إنّ معرفة الموضوعات ركن مهم في إصدار الحكم والفتوى". "فلا بد لنا من النظر إلى العالم حولنا وما تحتاج إليه البشرية، ولابد لنا من الوقوف على ما يستجد من أفكار ونظريات وآراء وقضايا في كل يوم وآخر، بل بين الفينة والأخرى، مما يتعلق بشؤون الحوزات العلمية، ليس ما يتعلق بالحوزات العلمية بشكل مباشر، بل ما يتعلق بالأمور ذات الصلة المباشرة بالحوزات العلمية بشكل خاص".

و- مراعاة التحديد الكمي والرقمي للحاجات: ينبغي لكل المعنيين في شؤون الحوزة العلمية أن يتعاطوا مع مسائل الحوزة بواقعية وأرقام ولا يستندوا إلى تصورات ذهنية وخيالية بعيدة عن الواقع ومتطلباته إن التحديدات الكميّة والرقمية المعتمدة اليوم في التخطيط والبرمجة ينبغي أن تأخذ طريقها إلى الحوزة، كي يصار إلى وضع

وضع البرامج، مهمّته المراقبة الدقيقة والمستمرة الميدانية للبرامج، لمعرفة مواضع الخلل، ومدى تناسبه مع قدرات الطلاب لجهة التّقبل والاستيعاب". ج - ملائمة التخطيط للبيئة

مقالة/ الجزء الثاني

٢. التخطيط:

يعتبر التخطيط ركناً أساسياً لكل عمل منظم ومدروس، ولذلك ورد التأكيد عليه في الروايات المأثورة عن المعصومين (ع)، روي عن الإمام علي (ع): "قدّر ثم اقطع، وفكّر ثم انطق، وتبيّن ثم اعمل". وهو في المصطلح الإداري عبارة عن: "عملية تفكير وتقدير منهجية واعية لاستشراف المستقبل، وتوقّع أحداثه، بغرض التحكم فيها، وتوجيهها تحقيقاً للأهداف المرسومة". ولعملية التخطيط هذه مجموعة من الأسس أهمها: أ- تحديد الأهداف: يعتبر تحديد الأهداف جزءاً أساسياً من عملية التخطيط، ويشير الإمام الخامنّي إلى ضرورة وجود جهاز مخطّط للحوزة العلمية قائلاً: "الموضوع الأول هو موضوع البرمجة والتخطيط في الحوزات، فالحوزة العلمية بصفتها مكونة من مجموعة كبيرة من العلماء العظام والباحثين والكبار في العلوم المختلفة من فقه وتفسير وأصول وكلام وفلسفة وسواها من العلوم الحوزوية، فإنه لابد لها من جهاز للتخطيط يمارس عمله بنشاط مستمر".

ويؤكّد على ضرورة تحديد الأهداف في كل عمل تخطيطي: "إنّ إنشاء المنظمات دون رسم أهداف واضحة وتحديدّها بدقة، أم فقدان خطة دقيقة تكفل الوصول إليها، سوف يؤدّي إلى إفشال المؤسسة في عملية الإنتاج وزوالها أخيراً، وفي حال عدم الزوال نهائياً فإنّها ستظل شكلية".

ب- استمرارية التخطيط: إنّنا نعيش في بيئة متغيّرة ومتحركة باستمرار، لذلك لا يمكن أن نعتد خطة وبرنامجاً واحداً لكل الظروف والأحوال، بل ينبغي الاستعداد التام للتخطيط في كل الأوقات نظراً لما يطرأ من مستجدّات، ولما يحصل من انحرافات في الأداء وتتطلب تعديلاً في الخطط الموضوعية، والاستزادة المستمرة من التطوّر الحاصل في مجال العملية التعليمية: ". لابد من وضع برنامج يتصفّ أولاً، بالدقة والإتقان، وثانياً: أن يطاله التطوير باستمرار. بمعنى أنّه إذا تمّ وضع برنامج في هذا العام فلا بد أن يتم مراجعته في العام المقبل، لا أن يصار إلى هدمه وإلغائه بل ليجر ما فيه من نقص. كما أنّه لابد من وجود جهاز للرقابة على

{في الجزء الأول من هذه المقالة، أخذنا بالبحث عن الأسس والمنطلقات التي تبتني عليها أطروحة الإمام الخامنّي للحوزات العلمية وبحثنا عن الأساس الأول وهو أصالة الحوزة وعمقها والآن نتابع البحث حول الأسس والمنطلقات الأخرى.

٢. التخطيط:

يعتبر التخطيط ركناً أساسياً لكل عمل منظم ومدروس، ولذلك ورد التأكيد عليه في الروايات المأثورة عن المعصومين (ع)، روي عن الإمام علي (ع): "قدّر ثم اقطع، وفكّر ثم انطق، وتبيّن ثم اعمل". وهو في المصطلح الإداري عبارة عن: "عملية تفكير وتقدير منهجية واعية لاستشراف المستقبل، وتوقّع أحداثه، بغرض التحكم فيها، وتوجيهها تحقيقاً للأهداف المرسومة". ولعملية التخطيط هذه مجموعة من الأسس أهمها: أ- تحديد الأهداف: يعتبر تحديد الأهداف جزءاً أساسياً من عملية التخطيط، ويشير الإمام الخامنّي إلى ضرورة وجود جهاز مخطّط للحوزة العلمية قائلاً: "الموضوع الأول هو موضوع البرمجة والتخطيط في الحوزات، فالحوزة العلمية بصفتها مكونة من مجموعة كبيرة من العلماء العظام والباحثين والكبار في العلوم المختلفة من فقه وتفسير وأصول وكلام وفلسفة وسواها من العلوم الحوزوية، فإنه لابد لها من جهاز للتخطيط يمارس عمله بنشاط مستمر".

ويؤكّد على ضرورة تحديد الأهداف في كل عمل تخطيطي: "إنّ إنشاء المنظمات دون رسم أهداف واضحة وتحديدّها بدقة، أم فقدان خطة دقيقة تكفل الوصول إليها، سوف يؤدّي إلى إفشال المؤسسة في عملية الإنتاج وزوالها أخيراً، وفي حال عدم الزوال نهائياً فإنّها ستظل شكلية".

ب- استمرارية التخطيط: إنّنا نعيش في بيئة متغيّرة ومتحركة باستمرار، لذلك لا يمكن أن نعتد خطة وبرنامجاً واحداً لكل الظروف والأحوال، بل ينبغي الاستعداد التام للتخطيط في كل الأوقات نظراً لما يطرأ من مستجدّات، ولما يحصل من انحرافات في الأداء وتتطلب تعديلاً في الخطط الموضوعية، والاستزادة المستمرة من التطوّر الحاصل في مجال العملية التعليمية: ". لابد من وضع برنامج يتصفّ أولاً، بالدقة والإتقان، وثانياً: أن يطاله التطوير باستمرار. بمعنى أنّه إذا تمّ وضع برنامج في هذا العام فلا بد أن يتم مراجعته في العام المقبل، لا أن يصار إلى هدمه وإلغائه بل ليجر ما فيه من نقص. كما أنّه لابد من وجود جهاز للرقابة على

ملاحظة.

ظاهرة المعمم العلماني

علي المؤمن

العادل المتقي الملتزم بالإسلام عقيدة وسلوكاً، وهو ما يُطلق عليه: الفقيه الإسلامي.

وهكذا بالنسبة للمفكر الإسلامي؛ فشرطه هو التزامه العقدي والعملي، وأن تكون مصادره إسلامية في التفكير والنظر والمنهج والإنتاج، وأن تكون رؤيته إلى الشريعة والحياة ومنطقات عمله إسلامية، بمعنى أن يعتقد بأن الإسلام دين متكامل مستوعب في تعاليمه لكل شؤون الحياة. هذا المفكر هو الذي يمكن اعتماد النظريات والنظم الإسلامية التي ينتجها، واعتماد جهوده في تفعيل الفكر الإسلامي وتجديده، ودفعه نحو التطبيق. وقد يكون بعض الباحثين والمفكرين: إسلامياً في النظرية، لكنه غير ملتزم في العمل والسلوك، وقد يكون ملتزماً في سلوكه، لكنه ليس إسلامياً في فكره. أما انطباق صفة المفكر الإسلامي؛ فتتخصر في الإسلامي الملتزم نظرياً وعملياً.

في حين أن الالتزام الإسلامي النظري والعلمي ليس

هناك فرق بين المفكر الإسلامي والمفكر المتخصص في الفكر الإسلامي، وهو الفرق نفسه بين الفقيه الإسلامي والمتخصص في الفقه؛ فالمتخصص في الفقه والأصول والعلوم الإسلامية إلى مستوى امتلاك القدرة على استنباط الحكم الشرعي من مصادره، هو مجتهد في الشريعة الإسلامية، ولكن ليس بالضرورة أن يكون إسلامياً أو حتى مسلماً؛ إذ يمكن للملحد والمسيحي والمسلم العلماني بلوغ درجة الاجتهاد؛ فهي درجة علمية وليست حكراً على إنسان دون آخر. ومن أجل غلق الأبواب أمام من بلغ هذه الدرجة العلمية وهو علماني أو غير ملتزم دينياً أو غير مسلم، من أن يتلاعب بالشريعة وأحكامها ويتحول إلى مفتي؛ فقد وضعت الشريعة شرطاً صارماً للمجتهد الذي يأخذ المؤمنون بفتواه، وهو شرط (العادلة)، أي التقوى والالتزام الديني النظري والعلمي الصارم، وبذلك، لا يمكن اتباع فتوى وإرشاد أي مجتهد، بل حصراً: المجتهد

وغيرها، لأنها عمامته شكلية مظهرية، أو مجرد زي بهدف الغواية.

ويتقصّد بعض المعممين العلمانيين ارتداء العمامة، بوصفها رمزية دينية إسلامية؛ لكي ينجح في تمرير أفكاره وآرائه العلمانية في أوساط غير العارفين أو غير المتخصصين، أو ليكون أداة بيد جهات ومؤسسات علمانية أو غربية، لتمرير أجنداتها الفكرية والثقافية والسياسية، وهو دور أكثر خطورة مما يفعله العلماني (الأفندي). وتكمن خطورة هؤلاء في البلدان التي تفتقد إلى الضوابط المؤسسية في هذا المجال، والتي يكون فيها المنبر والعمامة مستباحين لكل من يريد استغلالهما.

المصدر: موقع تبیین الإلكتروني

